

المجلس 2 من شرح (الورقات في أصول الفقه) | برنامج مهامات

العلم 1341 | الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

وبركاته الحمد لله الذي صير الدين مراتب ودرجات وجعل للعلم به اصولاً ومهماً واهد ان لا اله الا الله حقاً واهد ان محمدًا عبد رسوله صدقًا. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى - 00:00:00

على آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد أما بعد فحدثني جماعة من الشيوخ وهو أول حديث سمعته منهم - 00:00:29

باسناد كل إلى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي مولى عبدالله بن عمرو عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الراغبون في رحمة الرحمن تبارك وتعالى أرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء - 00:00:45

ومن أكمل الرحمة رحمة المعلمين بال المتعلمين في تلقينهم أحكام الدين وترقيتهم في منازل اليقين ومن طرائق رحمة لهم ايقافهم على مهامات العلم باقراء اصول المتن وتبين مقاصدتها الكلية ومعانيها الاجمالية - 00:01:05

بذلك المبتدئون تلقاهم ويجدون فيه المتوسطون ما يذكرون ويطلعون منه المنتهون إلى تحقيق مسائل العلم وهذا اتمام اقراء الكتاب الثاني عشر من برنامج مهامات العلم في سنته الأولى وهو كتاب الورقات للعلامة أبي المعالي الجوني رحمة الله. وقد انتهى بنا البيان إلى - 00:01:25

قول المصنف والخاص يقابل العام نعم الله إليكم. باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله. اللهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالدينا وللمسلمين والمسلمات. قال الجوني رحمة الله تعالى والخاص يقابل العام والتخصيص تمييز بعض الجملة. وهو - 00:01:51

ينقسم إلى متصل ومنفصل. فالمتصل الاستثناء والتقييد بالشرط والتقييد بالصفة. والاستثناء اخراج ما لواه قال في الكلام وإنما يصح بشرط أن يبقى من المستثنى منه شيء. ومن شرطه أن يكون متصلًا بالكلام. ويجوز - 00:02:15 يجوز أن الاستثناء على المستثنى منه. ويجوز الاستثناء من الجنس ومن غيره. والشرط يجوز أن يتأخر عن المشروط يجوز أن يتقدم على المشروط والمقييد بالصفة يحمل عليه المطلق كالرقبة قيدت بالایمان في بعض - 00:02:35

تواضع واطلقت في بعض المواضع فيحمل المطلق على المقييد ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب وتحصيص الكتاب بالسنة وتحصيص السنة بالكتاب وتحصيص السنة بالسنة تخصيص النطق بالقياس ونعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر المصنف رحمة الله - 00:02:55

الآن فصلًا من فصول أصول الفقه هو الخاص اتبع به العام وذكر الصلة بينهما فقال فالخاص يقابل العام اشارة إلى تعلقه به على وجه المقابلة في الدالة والاحكام - 00:03:25

وإذا كان العام اصطلاحًا على المختار كما تقدم هو اللفظ الموضوع لاستغراق جميع افراده بلا حصر فإن الخاصة اصطلاحًا هو اللفظ الموضوع للدالة على فرض مع حصر هو اللفظ الموضوع للدالة على - 00:03:49

فرد أو أكثر للدالة على فرض أو أكثر مع حصر وحكمه المترتب عليه هو التخصيص المشار إليه بقول المصنف تمييز بعض الجملة أي

00:04:14 اخراج بعض لفظ العام لان الخاصة لفظ -

دال على مقصود معين فاذا ورد على العامي ما اخرج بعض الافراد عن حكمه كان التخصيص تميزا لبعض الافراد عن بعض ثم ذكر
00:04:41 قسمة المخصصات الى قسمين اثنين او لهما المخصصات -

المتعلقة والثانية المخصصات المنفصلة والمراد بالمخصصات المتعلقة التي لا تستقل بنفسها والمراد بالمخصصات المتعلقة التي لا
تستقل بنفسها واما المخصصات المنفصلة فهي التي تستقل بنفسها ثم عد من المخصصات المتعلقة الاستثناء والشرط والصفة -

00:05:07

وذكر حد الاول فقط دون الاخرين فالاستثناء اخراج ما لولاه لدخل في الكلام باداة مخصوصة اخراج ما لولاه لدخل في الكلام باداة
00:05:43 مخصوصة وهذه الاداة هي عند قوم الا او احدى اخواتها -

والاستثناء الشرعي اوسع من ذلك وذكر المصنف للاستثناء شرطين الاول ان يبقى من المستثنى منه شيء فلا يكون مستغراً جميع
00:06:12 الافراد كقولك على الف الا الفا فهذا استثناء لا يصح ويكون باطلا -

والثانية ان يكون متصلة بالكلام فلا يتأخر النطق بالاستثناء عن النطق بالمستثنى منه حقيقة او حكما ثم ذكر انه يجوز تقديم الاستثناء
00:06:48 على المستثنى منه لانه لا اثر له في الحكم به -

وانه يجوز الاستثناء من الجنس ومن غيره اي من افراد اللفظ العام المذكور في استثناء او من غيره وجعله بعضهم شرطا والصحيح
00:07:09 خلافه ثم ذكر بعد ذلك التخصيص بالشرط في قوله ايه والشرط يجوز ان يتأخر عن المشروط -

ومراده بالشرط الشرط اللغوي ثم ذكر التخصيص بالصفة فقال والمقييد بالصفة يحمل على يحمل عليه المطلق في الرقبة قيدت
00:07:37 بالايام في بعض الموضع الى اخر ما ذكر والمطلق هنا اريد به العام -

والقدماء من الاصوليين منهم من يسمى العامة مطلقا والمطلق عاما تسمحا في العبارة لوجود معنى مشترك بينهما لوجود معنى
00:08:04 مشترك بينهما والصفة هنا تشمل كل معنى يمكن ان يحصر عموم العام في بعض الافراد -

يشمل كل معنى يمكن ان يحصر عموم العام في بعض الافراد والمطلق اصطلاحا هو اللفظ الموضوع لاستغراق جميع افراده اللفظ
00:08:35 الموضوع لاستغراق جميع افراده على وجه البدل والمقييد هو اللفظ الموضوع -

للدلالة على فرض واقع بدلما واللفظ الموضوع للدلالة على فرض واقع بدلما ما الفرق بين العام والمطلق نعم نقول العام لفظ مستغرق
00:09:09 لجميع افراده على وجه ايش على وجه الشمول دون بدل -

على وجه الشمول دون اما المطلق فانه لفظ مستغرق لجميع افراده على وجه البدل فلا يتناول بقية الافراد الا على وجه البديلية لا
00:09:41 يتناول جميع الافراد الا على وجه البديلية -

مثلا ان الانسان لفي خسر عام ام مطلق عام لانه يتناول وجميع افراده لا على وجه البدن. طيب فتحرير رقبة مؤمنة عام او مطلق ؟
00:10:02 مطلق مطلق لماذا لانه يتناول جميع -

الرقب المؤمنة لكن لا على وجه الاستيعاب والشمول الابتدائي بل على وجه البدن فاذا لم توجد رقبة مؤمنة طلب غيرها فان لم توجد
00:10:26 طلب غيرها فيكون استغراقه للافراد على وجه البدل -

ومعنى حمل المطلق على المقييد الذي ذكره المصنف اي جعله بمعناه في الحكم اي جعله بمعناه في الحكم بحسب ما يأتلف عليه
00:10:45 الحكم والسبب اتحادا واختلافا كما هو مبين في موضعه اللائق -

ثم ذكر بعد ذلك المخصصات المنفصلة في قوله ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب وتخصيص الكتاب بالسنة الى اخر ما ذكر وهذه هي
00:11:07 اشهر المخصصات المنفصلة والا فان قاعدة مخصصات المنفصلة تستوجب ردها الى ثلاثة اصول -

احدها الحس والثانية العقل والثالث الشرع والمذكور ها هنا هو الراجع الى الشرع والمستفاد منه ان المخصصات المنفصلة المتعلقة
00:11:33 بالشرع ثلاثة الاول الكتاب وهو القرآن والمخصص به هو الكتاب والسنة -

كما قال ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب وقال وتخصيص السنة بالكتاب والثانية السنة والمخصص به هو الكتاب والسنة كما قال

وتخصيص الكتاب بالسنة وقال وتخصيص السنة بالسنة والقسم الثالث القياس والمخصص به هو الكتاب والسنة - [00:12:15](#)

كما قال وتخصيص النطق بالقياس وبين النطق بقوله وعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم نعم احسن الله اليكم والمجمل ما افتقر الى البيان والبيان اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي - [00:12:59](#)

والنص ما لا يحتمل الا معنى واحدا وقيل ما تأويله تنزيله؟ فهو مشتق من منصة العروس وهو الكرسي والظاهر ما احتمل امريرن احدهما اظهر من الآخر. ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى الظاهر بالدليل - [00:13:25](#)

ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا من اصول الفقه يتعلق بدلالة الالفاظ هو المجمل وعرفه بقوله والمجمل ما افتقر الى البيان اي احتاج اليه فلا يتضح المقصود الا به وعلى المختار - [00:13:45](#)

فالجمل اصطلاحا هو ما احتمل معنيين او اكثرا لا مزية لاحدهما على الآخر هو ما احتمل معنيين او اكثرا لا مزية لاحدهما على الآخر وهذا الاحتمال هو الافتقار الذي اشار اليه المصنف بقوله ما افتقر الى البيان - [00:14:10](#)

فان وجود الاحتمال هو سبب الافتقار ثم عرف البيان بتعريف انتقاده هو في كتاب البرهان فقال هنا والبيان اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي ووجه نقاده عنده ذكر الحيز فيه - [00:14:42](#)

لان الحيز من الصفات الحسية والبيان ليس حسيا واظهر منه عبارة واسلم ان يقال ان البيان اصطلاحا هو ايضاح المجمل هو ايضاح المجمل ثم ذكر تعريف النص بقولين فقال والنص ما لا يحتمل الا معنى واحد وقيل ما تأويله تنزيله - [00:15:05](#)

ومختار منهما الاول وهو ان النص اصطلاحا ما لا يحتمل الا معنى واحدا ثم اشار الى انه مشتق من منصة العروس بكسر الميم لانها اسم الله وفتحها لحن وما اراده من الاستفراق ليس على المعنى المفترض عند اهل العربية - [00:15:34](#)

وانما اراد به المعنى العام من جهة التلاقي بين الحروف وبهذا يعتذر عن المصنف ثم ذكر بعد ذلك الظاهرة فقال والظاهر ما احتمل امريرن احدهما اظهر من الآخر وهذا هو الظاهر بنفسه - [00:16:07](#)

واشار الى نوع اخر فقال ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى الظاهر بالدليل وهو اختصارا المسمى بالمؤلف وتعريفه اصطلاحا هو اللفظ الذي صرف عن معناه الظاهر الى معنى مرجوح - [00:16:29](#)

بدليل دل عليه هو اللفظ الذي صرف عن معناه الظاهر الى معنى مرجوح بدليل دل عليه فهذا يكون ظاهرا باعتبار غيره ويسمى مؤولا وعلم بهذا ان الظاهر نوعان احدهما الظاهر بنفسه - [00:17:02](#)

وهو ما احتمل معنيين احدهما ارجح من الآخرين ما احتمل معنيين احدهما ارجحه من الآخرين والثاني الظاهر بغيره الظاهر بغيره وهو ما احتمل معنيين احدهما ارجح من الآخر لقرينة خارجية - [00:17:31](#)

ويسمى المؤول نعم احسن الله اليكم الافعال فعل صاحب الشريعة لا يخلو اما ان يكون على وجه القرية والطاعة او غير ذلك. فان دل دليل على الاختصاص به يحمل على الاختصاص وان لم يدل لا يخصص به لان الله تعالى يقول - [00:17:58](#)

لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة. فيحمل على الوجوب عند بعض اصحابنا. ومن اصحابنا من قال على الندب ومنهم ما قال يتوقف عنه فان كان على وجه غير القرية والطاعة فيحمل على الاباحة في حقه وحقنا - [00:18:23](#)

واقرار صاحب الشريعة على القول الصادر من احد هو قول صاحب الشريعة واقراره على الفعل كفعله وما فعل في في غير مجلسه وعلم به ولم ينكره فحكمه حكم ما فعل في مجلسه. ذكر المصنف رحمة الله تعالى هنا - [00:18:46](#)

فصل اخر من من اصول الفقه في ترجمة بوب بها فقال الافعال واراد بها فعل صاحب الشريعة كما صرخ وصاحب الشريعة هو الرسول صلى الله عليه وسلم وانما سمي صاحب الشريعة لانه مبلغها - [00:19:06](#)

واصل الصحبة هي المقارنة ووجه المقارنة بين الشريعة والرسول هو التبليغ وليس التشريع اما التشريع فللله سبحانه وتعالى وليس الرسول صلى الله عليه وسلم شارعا بل هو مبلغ عن الله - [00:19:34](#)

والشارع هو الله وحده فبين النبي صلى الله عليه وسلم وبين الشريعة نوع اقتران بالبلاغ وبين المصنف حكم فعل صاحب الشريعة لانه من الادلة عند الاصوليين وقسمه تبعا لغيره بلاحظة ما وجد فيه قصد القرابة وما خلا من القصد - [00:19:58](#)

المذكور فجعله نوعين الاول ما كان مفعولا على وجه القربة والطاعة والثاني ما كان مفعولا على غير وجه القربة والطاعة 00:20:29

على غير وجه القربة والطاعة يحمل على الاباحة في حقه وحقنا اما الاول فهو قسمان اثنان احدهما ما دل دليل على اختصاصه به فيحمل عليه ويكون له وحده دون غيره 00:21:02

والآخر ما لم يدل دليل على اختصاصه به فلا يخص به لان الله تعالى يقول لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فالاصل طلب التأسي به ودعوة تخصيص لا تألف 00:21:30

مع الامر بالتأسي و Ashton المصنف رحمة الله تعالى الى النظار من الشافعية في ذلك على ثلاثة اقوال الاول انه يحمل على الوجوب والثاني انه يحمل على الندب والثالث انه يتوقف 00:21:55

عنه ما معنى يتوقف عنه بعيد يا اخي ها لا يعمل به من غيره انت في الشاطئ الآخر اذا توصلنا صوتك اجب نعم لا يكون من من الاثنين ومعنى قولهم يتوقف عنه 00:22:23

اي لا يحكم عليه بكونه واجبا او ندبا ولكن يحكم عليه بأنه مطلوب مأمور به فليس المراد بالتوقف عنه عدم فعله من المراد التوقف عن الحكم عليه اهو واجب ام مندوب 00:23:02

فيثبت له القدر المشترك بينهما من الطلب دون المصير الى تعيين المقصود من طلبه اهو الایحاب ام الندب ؟ ثم ذكر تبعا للفعل الاقرار وانه يجري مجرى القول والفعل فاقراره صلى الله عليه وسلم 00:23:38

لقول صادر من احد كقوله واقراره على الفعل كفعله وما قيل او فعل في مجلسه صلى الله عليه وسلم ولم ينكره فانه اقرار منه وكذا ما فعل في غير مجلسه 00:24:03

في عهده صلى الله عليه وسلم لان البيان الشرعي لا يؤخر عن وقته كما قال جابر في الصحيح كنا نعزل القرآن ينزل مستدلا على وقوع الاقرار على ذلك نعم احسن الله اليكم واما النسخ فمعناه لغة الازالة. فقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في هذا الكتاب اين نقلته 00:24:30

وحده هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لواه لكان ثابتا مع تراخيه عنه ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم ونسخ الحكم وبقاء الرسم ونسخ الى بدل والى غير بدل والى ما هو اغلظ 00:25:03

والى ما هو اخف ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالكتاب ونسخ السنة بالسنة ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر منهما ونسخ الاحاد بالاحاد وبالمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر بالاحاد ذكر المصنف رحمة الله تعالى هنا فصلا اخر من اصول الفقه 00:25:24

هو النسخ وعرفه لغة فقال فمعناه لغة الازالة وقيل معناه النقل من قولهم نسخت ما في هذا الكتاب اين نقلته اي لان ما في الكتاب باق فيه ونسخ مختلف في قياس اصله اللغوي كما ذكر ابن فارس 00:25:52

بمقاييس اللغة والاشبه ان النسخ اصله في اللغة هو الرفع ويندرج فيه الازالة والنقل مع فانهما تصيران الى معنى الرفع ثم اتبعه بتعريفه اصطلاحا فقال حده هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت 00:26:24

الى اخر ما ذكر وهذا الذي ذكره هو تعريف الناسخ الى النسخ فان الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم الى اخره يصدق على الناسخ وليس تعريفا للنسخ والناسخ موجب النسخ 00:26:53

والنسخ حكمه ولا يختص برفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم والمراد بالثبت بقاء العمل به والمختار ان النسخ اصطلاحا هو رفع الخطاب الشرعي او رفع الخطاب الشرعي او حكمه الثابت او هما معا بخطاب شرعي متراخ 00:27:15

ورفع الخطاب الشرعي او حكمه الثابت او هما معا بخطاب شرعي متراخ وهو يتضمن ذكر مرفوع ورافع وشرط للرفع فالمرفوع هو الخطاب الشرعي او حكمه او هما معا والرافع هو الخطاب الشرعي 00:27:51

الآخر وشرط الرفع تأخر الخطاب الشرعي الرافعي ثم ذكر اقسام النسخ باعتبار متعلقه وذلك في قوله ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم الى اخر ما ذكر فالنسخ باعتبار متعلقه نوعان احدهما نسخ الرسم وبقاء الحكم 00:28:20

نسخ الرسم وبقاء الحكم والآخر نسخ الحكم وبقاء الرسم نسخ الحكم وبقاء الرسم ولهم صنوا ثالث مقارن هو ثالث الاقسام وهو نسخ الرسم والحكم معا وهو نسخ الحكم الرسمي والحكم - 00:28:52

معا والمراد بالرسم للفظ واصير اليه بالرسم لانه يكتب فاصل الرسم هو الكتابة ثم ذكر اقساما النسخ باعتبار المنسوخ اليه فقال والنسخ الى بدل والى غير بدن الى اخر ما قال - 00:29:19

فالمنسوخ اليه قسمان اثنان احدهما منسوخ الى غير بدل لا في رسمه ولا في حكمه منسوخ الى غير بدن لا في رسمه ولا في حكمه والآخر منسوخ الى بدل في رسمه وحكمه معا - 00:29:49

منسوخ الى بدن في رسمه وحكمه معا فيبدل الرسم والحكم ويحل غيرهما محلهما او يبدل الرسم فقط ويبقى الحكم السابق او يبدل الحكم فقط ويبقى الرسم السابق والمنسوخ الى بدل - 00:30:17

في حكمه يقسم الى قسمين والمنسوخ الى بدن في حكمه يقسم الى قسمين احدهما منسوخ الى بدل اغلظ والآخر منسوخ الى بدل اخف وتقضي القسمة العقلية ثالثا هو النسخ الى - 00:30:45

ستم هو النسخ الى مساوا كنسخ القبلة من بيت المقدس الى الكعبة ثم ذكر اقسام النسخ باعتبار الناسخ فقال ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب ونصف السنة بالكتاب ونسخ السنة بالسنة ثم قال ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر منهما ونصف الاحاد بالاحاد والمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر - 00:31:13

احد وكلاهما تقسيم للناسخ لكن القسمة الاولى هي باعتبار نوعه والقسمة الثانية هي باعتبار قوة دلالته فالناسخ باعتبار نوعه يقسم الى قسمين اثنين الاول ناسخ من الكتاب وينسخ الكتاب والسنة - 00:31:44

والثاني ناسخ من السنة فقط وينسخ السنة فقط اما نسخ السنة للكتاب فاهمله المصنف لعدم وجودي مثال صحيح عليه ويشهد لنفيه قوله تعالى ما ننسخ من اية او ننسها نأتي بخير منها او مثلها - 00:32:19

والسنة ليست خيرا من القرآن ولا مثله فهو كلام الله ولا يشبهه كلام احد من البشر وقولنا هنا ان السنة ليست مثل القرآن لا من جهة الاحتجاج بل من جهة اللفظ المتكلم به - 00:32:56

وهو المراد في الاية واما باعتبار الاحتجاج فان السنة حجة كالقرآن لكن من جهة اللفظ المتكلم بها فليس كلام احد من البشر كائنا من كان كلام ربهم سبحانه وتعالى كما قال تعالى ليس كمثله شيء - 00:33:24

اما يندرج في هذا النفي ان كلام غيره لا يكون كلامه فنسخ السنة للقرآن متذر والناسخ باعتبار قوته ينقسم الى نوعين الاول المتواتر فينسخ المتواتر والحاد والثاني الاحاد فينسخ الاحاد فقط - 00:33:53

اما نسخه للمتواتر فيمتنع كما قال المصنف ولا يجوز نسخ التواتر بالاحاد وهذا مذهب الجمهور والراجح جوازه لأن ما تعللوا به هو زعمهم ان المتواتر قطعي والحاد ظني والظني لا ينسخ الا مثله - 00:34:26

فلا يكون ناسخا للمتواتر وانما رجحنا الجواز لأن محل النسخ هو الحكم ولا يشترط في ثبوته التواتر فان الاحكام لا يتوقف ثبوتها على التواتر ولا تعلق للمسألة بقوة اللفظ من جهة ما يثمره من يقين او ظن - 00:35:05

لان الاحكام يعمل فيها باليقين كما يعمل فيها ايش بالظن الذي يريدون به غلبتهم نعم احسن الله اليكم فصل في التعارض اذا تعارض نطقان فلا يخلو اما ان يكون عامين او خاصين او احدهما عاما والآخر خاص - 00:35:41

او كل واحد منها عاما من وجه وخاصا من وجه فان كان عامين. فان امكن الجمع بينهما جمع وان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما ان لم يعلم التاريخ فان علم التاريخ ينسخ المقدم بالمتاخر وكذا ان كانوا خاصين. وان كان احدهما عاما والآخر خاص - 00:36:05

العام بالخاص وان كان احدهما عاما من وجه وخاصا من وجه فيخصص عموم كل واحد منها الاخر ذكر المصنف رحمة الله تعالى هنا فصلا اخر من اصول الفقه هو التعارض - 00:36:32

والمراد بالتعارض اصطلاحا تقابل الدليلين بحيث يخالف احدهما الاخر بحيث يخالف احدهما الاخر في نظر المجتهد

تقابل الدليلين بحيث يخالف أحدهما الآخر في نظر المجتهد وقد ذكر المصنف أن التعارض الواقع في الخطاب الشرعي - 00:36:53 - بين عامين أو خاصين يفزع فيه إلى الجمع فان لم يمكن الجمع صير إلى النسخ وان لم يمكن النسخ سير إلى الترجيح فصارت مراتب التأليف بين المتعارضين ثلاثة اولها الجمع - 00:37:25 -

وهو اصطلاحاً التأليف بين مدلولين الصين توهם تعارضهما دون تكلف ولا احداث هو التأليف بين مدلولي نصين توهם تعارضهما دون تكلف ولا احداث ما معناه توهם تعارضهما الاخوان اللي يتحدثون في الحلقة بحيث يصل صوتهم إلى الكرسي - 00:37:51 - يخرجون منها ويجلسون في مكان اخر اخواني اللي في الخلف اجلسوا في مكان اخر اذا كنتم غير مشتغلين بعبادة العلم حدثاً مع بعضهما ما الجواب احسنت قلنا توهם تعارضهما اي بحسب نظر - 00:38:31 -

المجتهد لا بحسب الدليل نفسه وقلنا دون تكلف ولا احداث ما معنى دون تكلف ولا احداث؟ ما الجواب اش وايه ايه تكلف ولا معنى لا تكلف ولا احداث ايه هذا النتيجة تصف النتيجة ما معنى دون تكلف - 00:38:51 - نسأل السؤال هذا ها يا اخي في اهدون تحمل النص ما لا يتحمل دون تحمل النص ما لا يتحمل. طيب ولا احداث نعم احداث معنى جديد غير معهود في الشرع - 00:39:18 -

والمرتبة الثانية النسخ وتقدم بيانه وذكر العلم بالتاريخ فيه لأن وقوع التراخي بين خطابين متعارضين هو علامة وقوع النسخ فإذا علم التاريخ علمنا ان المترافق هو الناسخ يعني متأخر هو الناسخ وان المتقدم هو - 00:39:41 - المنسوخ والمرتبة الثالثة الترجيح وهو اصطلاحاً تقديم احد النصين المقبولين المتعارضين على مثله لتعذر الجمع بدليل تقديم احد النصين المقبولين المتعارضين على مثله لتعذر جمع بدليل واذا كان احد الدليلين المتعارضين عاماً - 00:40:13 -

والآخر والآخر خاصاً فيحكم على العام بالخاص ويكون العام مختصاً والخاص مختصاً وان كان أحدهما عاماً من وجه وخاصة من وجه اخر في خصص عموم كل منهما بخصوص الآخر وقوله اذا تعارض نطقان يوم اختصاص التعارض - 00:40:52 - واحكامه يوم اختصاص التعارض واحكامه بالاقوال لقوله المتقدم وعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ولعله اراد بذلك الغالب والا فالتعارض يقع في الافعال بين الافعال - 00:41:25 -

كما يقع بين الاقوال فيكون القول معارض للقول والفعل معارض للفعل والقول معارض للفعل نعم احسن الله اليكم واما الجماع فهو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة وعني بالعلماء الفقهاء وعني بالحادثة الحادثة الشرعية - 00:41:54 -

وامام هذه الامة حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امتى على ضلاله والشرع ورد بعصره هذه الامة والاجماع حجة على العصر الثاني وفي اي عصر كان ولا يشترط انقراض العصر على الصحيح - 00:42:21 -

فإن قلنا انقراض العصر شرط يعتبر قول من ولد في حياتهم وتفقه وصار من اهل الاجتهاد ولهم ان عن ذلك الحكم والاجماع يصح بقولهم وبقولهم وبقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك وسكتوت الباقيين عنه. ذكر المصنف - 00:42:40 -

رحمه الله هنا فصلاً اخر من اصول الفقه هو الاجماع وعرفه بقوله اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة فحقيقة الاجماع مشيدة على ثلاثة اصول اولها انه اتفاق وثانيها ان اهله المنسوب - 00:43:02 -

اليهم هم العلماء واراد منهم الفقهاء لا غيرهم من علماء العلوم الأخرى وثالثها ان مورده حادثة اي مسألة شرعية فهو متعلق بالمسائل الشرعية الدينية لا بالواقع الكونيية القدريه الدينية - 00:43:29 -

وقصر بيانه عن استكمال حقيقته الكاملة فانه يفتقر الى تخصيص دلالة الجنسية في قوله العصر الدالة على استغراق جميع عصور الامة بان يكون العصر بمعنى الدهر فكان الاجماع لا يتحقق الا - 00:44:03 -

باتفاق الفقهاء طبقة بعد طبقة في قرون الامة فاذا قيد بقيد اندفع هذا التوهם وهذا القيد هو كون وقوعه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فوجود الاعلى من الادلة لا يحتاج معه الى الادنى - 00:44:29 -

فاما كان النبي صلى الله عليه وسلم حيا لم يحتاج الى طلب حكم غيره والمحترم ان الاجماع اصطلاحاً هو اتفاق مجتهد عصر من عصور امة محمد صلى الله عليه وسلم - 00:45:00 -

بعد وفاته على حكم شرعي هو اتفاق مجتهد عصر من عصور امة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على حكم شرعي ثم ذكر من قواعد الاجماع ان الاجماع حجة على العصر الثاني - [00:45:23](#)

اي التالي له الكائن بعده وعلى كل عصر يخلفه الى يوم القيمة ثم ذكر من قواعده انه لا يشترط انقراض العصر على الصحيح اي لا يشترط انقراض المجتهدين الذين انعقد بهم الاجماع - [00:45:44](#)

اي لا يشترط انقراض المجتهدين الذين وقع بهم الاجماع على امر لم يشترط للقول بأنه حجة ان يموتوا جميعا بل متى اجمعوا صار حكمهم حجة على من بعده - [00:46:11](#)

ولو قام بعدهم مجتهد ادرك حياة بعض المجمعين كالتابعين العالم فلو قدر انه خالف قولهم لم يؤخذ بقوله لأن الاجماع انعقد قبله ثم ذكر رحمة الله انعقاد الاجماع بالقول والفعل تارة باجتماعهما - [00:46:33](#)

وتارة بقول البعض وفعل البعض وتارة بانتشار ذلك وسكون الباقيين وهو الذي يسمى بالاجماع السكوتى وهو حجة على الصحيح نعم احسن الله اليكم فقول الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيره على القول الجديد. ذكر المصنف رحمة الله هنا فصلا اخر من [فصل الفقه](#) - [00:46:59](#)

من فصول اصول الفقه هو قول الصحابي وقوله رحمة الله الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيره لا يريد به المنفردة المنفرد منهم لا يريد به المنفرد لا يريد به المنفرد منهم - [00:47:29](#)

بل المراد الجنس دون قصد العدد فلو كان اثنان في طرف وقابلهما عشرة في طرف اخر وهم جميعا من الصحابة وجدت هذه القاعدة وقوله على غيره يشمل غيره من الصحابة - [00:47:53](#)

فمن بعدهم وقوله على الجديد اي عند الشافعية لأن الشافعية يعبرون بالقول الجديد والقديم مشيرين الى اختلاف اجتهاد ابي عبد الله الشافعى رحمة الله بين العراق ومصر فما تقدم قبل في العراق هو القول القديم وما تأخر بعد في مصر فهو القول الجديد - [00:48:18](#)

والمحترر هو ان قول الصحابي حجة بشرطين اثنين احدهما الا يخالف ما هو اعلى منه ما هو اللي اعلم منه الاجابة الجماعية يكونون غلط جماعي ما هو الذي اعلم منه هذا محمد - [00:48:51](#)

الاجماع وغيره قال النبي صلى الله عليه وسلم ايش والمراد بالاعلى نص الكتاب او السنة والثاني الا يخالف صحابيا اخر مثله الا يخالف صحابيا اخر مثله فاذا تعارضت اقوال الصحابة - [00:49:21](#)

ايش اذا تعارض قول صحابي مع صحابي وش النتيجة ارفع صوتك لا ما الحكم يصير؟ اذا تعارضت اه يا اخي ما العبارة؟ يقولون اذا تعارضت تساقطت وهذا من سقطات اللسان عند المعتبرين به - [00:50:03](#)

فان اقوال الصحابة ومذاهبهم اشرف من التعبير عنها بالتساقط كما ذكر ابن حجر رحمة الله تعالى والادب مع جنابهم ان يقال ان اقوال الصحابة ومذاهبهم اذا تعارضت ارتفعت ما معنى ارتفعت - [00:50:37](#)

عن الحجية ارتفعت عن الحجية فلم يكن قول احدهما حجة عن الاخر وقد اشار الى هذين الشرطين العلامة ابن عثيمين رحمة الله تعالى في قوله قول الصحابي حجة على الاصح - [00:50:59](#)

ما لم يخالف مثله فما رجح اكتبوا قول الصحابي حجة على الاصح ما لم يخالف مثله فما رجح نعم الله اليكم واما الاخبار فالخبر ما يدخله الصدق والكذب. والخبر ينقسم الى قسمين احاد ومتواتر فالمتواتر ما يوجب - [00:51:18](#)

العلم وهو ان يروي جماعة لا يقع التواتر على الكذب من مثلهم الى ان ينتهي الى المخبر عنه ويكون في الاصل عن مشاهدة او سمع لا عن اجتهاد قل احد هو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم. فينقسم الى مرسل ومسند فالمسند ما اتصل اسناده. والمرسل - [00:51:48](#)

مع الم يتصل اسناده فان كان من مراسيل غير الصحابة فليس بحجة الا مراسيل سعيد بن المسيب الا مراسيل سعيد ابن المسيب فانها فتشتت فوجدت الافصح فيه الفتح واما الكسر ضعيف - [00:52:12](#)

نعم فان كان من مراضيل غير الصحابة فليس بحججة الا مراضيل سعيد بن المسيب فانها فتشتت فوجدت مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم والعنعنة تدخل على الاسانيد واذا قرأ الشيخ يجوز للراوي ان يقول حدثني او اخبرني وان قرأ هو على الشيخ فيقول -

00:52:32

اخبرني ولا يقول حدثني فان اجازه الشيخ من غير روایة فيقول اجازني او اخبرني اجازة ذكر المصنف رحمة الله تعالى هنا فصلا من اصول الفقه والاخبار وعرف الخبر بقوله الخبر ما يدخله الصدق والكذب - 00:52:55

وهذا التعريف المشهور للخبر ليس صحيحا والابناء تصحيحة فزع القائلون به فقالوا الخبر ما يدخله الصدق والكلم لذاته ليخرج بذلك خبر الله وخبر النبي صلى الله عليه وسلم الا ان هذا معدول عنه عند اهل التحقيق والمقدم ما قدمه - 00:53:17

ما حرر جماعة من المحققين كابن الشاطي بتهذيب الفروق ان الخبر هو القول الذي يلزم الصدق او الكذب هو القول الذي يلزم الصدق او الكذب فقول الله يلزم الصدق وقول مدعى النبوة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يلزم الكذب - 00:53:44

وما ذكره المحققون سالم من الخلل بخلاف قول غيرهم. ثم ذكر قسمة الخبر باعتبار طرقه التي نقل بها اليها فقسمه الى قسمين اثنين أحدهما الاحاد والآخر المتواتر والتواتر والاحاد المبحث - 00:54:08

عنده في اصول الفقه هو المتعلق بالاخبار العامة لا الاخبار الخاصة التي هي نقل الشريعة ولذلك فانهم يمثلون للمتواتر بقولهم كون فاس اي كوجود مدينة فاس فهم يبحثون عن الاخبار - 00:54:30

من حيث هي اخبار عامة منتشرة ثم بعد ذلك دخل هذا الاصل باخبار الشريعة وتنافذه متأخر الاصوليين والمصنفون في علوم الحديث مما نتج عنه غلط عند الطائفتين وانتهت المعتزلة وغيرهم يريدون ابطال المنشئات في الحديث لما عجزوا عن

صحيحا في نفسه لا بالنظر الى المقرر عند المحدثين وانتهت المعتزلة وغيرهم يريدون ابطال المنشئات في الحديث لما عجزوا عن حملها على مذهبهم الرديء فزعموا عدم الاعتداد بالاحاد واهل السنة والحديث والاثر مطبقون على الاعتداد بالاحاد - 00:55:21

للاعتقاد ولا قائل منهم حتى من رد هذه القسمة بان الاحاد لا يثبت بها اعتقاد وهذا موضع فيه غموض يحتاج بسطه تحيره الى بسط ليس هذا محله لكن المقصود ان تعلم ان المتواتر والاحاد يقعان على موقع صحيح لا مدخل لاهل البدع فيه - 00:55:57

اما من رام ان يجعله سلما لابطال السنن فذلك مردود عليه كائنا من كان وحد المصنف رحمة الله المتواترة والاحاد وجمع في حد متواتر بين الحكم والحقيقة فقال فالمتواتر ما يوجب العمل - 00:56:24

وهذا هو في بيان حكمه وقال وهو ان يروي جماعة لا يقع التواتر على الكذب الى اخره وهذا في بيان حقيقته فحكم التواتر ايجاب العلم القطعي. واما حقيقته فتجمع اربعة امور - 00:56:46

الاول ان يرويه جماعة اي عدد كثير والثاني الا يقع التواتر على الكذب من مثلهم اي في العادة الجارية بين الخلق والثالث ان ينتهي الى المخبر عنه فيكون العدد في جميع الطبقات كثيرا - 00:57:06

اما من يمنع تواترهم على الكذب في العادة الجارية بين الناس والرابع انتهاءه الى حس بمشاهدة او سمع نحن سمعنا ورأينا لا عن اجتهاد وهذا الذي ذكره المصنف الصدق بالشروط منه بالحدود - 00:57:33

والمحترم ان المتواتر اصطلاحا هو خبر له طرق بلا عدد معين هو خبر له طرق بلا عدد معين ثم ذكر من مسائل هذا الباب ان الاحاد يوجب العمل ولا يوجب العمل - 00:57:56

اي عند التجدد من القرائن اما اذا وجدت قرينة دالة على الصدق واليقين فان الاحاد يكون موجبا للعلم كما اختاره جماعة من المحققين منهم ابو العباس ابن تيمية الحفيد وتلميذه ابن القيم وابو الفضل ابن حجر العسقلاني - 00:58:14

وما ذكره من حكم الاحاد جعله بمنزلة الحد وليس صالح له والمحترم ان خبر الاحادي اصطلاحا هو خبر له طرق منحصرة ثم ذكر قسمة لاخبار الاحاديث فقال وينقسم الى مرسل ومسند وهذا من مآخر تقسيمه - 00:58:37

المتعددة باعتبار اتصاله. فهو باعتبار الاتصال مرسل ومسند وعرف المسند بأنه ما يتصل اسناده وان المرسل ما لا يتصل اسناده وهذا المعنى هو وهذا المعنى العام هو عند الاصوليين. اما - 00:58:59

تعلم مصطلح الحديث فلها معنى اخر فالمسند عندهم هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال والمرسل هو ما سقط من اخر سنته
بعد التابعي راو او اكتر وبعبارة اوضح هو ما - 00:59:19

اضافه التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم وكل صنعة يرجع في اصطلاحاتها الى اهلها كما قال ابن عاصم في ملتقى الوصول وكل
فن فله مجتهد عليه في تحريره يعتمد - 00:59:37

ثم ذكر المصنف رحمة الله ان مراسيل غير الصحابة ليست بحججة الا مراسيل سعيد الى اخر ما ذكر فتكون مراسيل الصحابة حجة دون
غيرهم ثم ذكر المصنف رحمة الله تعالى ان مراسيل غير الصحابة ليست بحججة - 00:59:59

الا مراسيل سعيد ابن المسيب فانها فتشتت فوجدت مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلى ما ذكره تكون مراسيل الصحابة
حججة دون غيرهم ثم استثنى من ذلك مراسيل سعيد ابن المسيب - 01:00:20

وعله بانها فتشتت فوجدت مساند عن النبي صلى الله عليه وسلم وحيثئذ فليس لهذا الاستثناء معنى كما ذكره يرحمك الله كما ذكره
جماعه من المحققين كابن الفراكح وغيره لانه اذا فتشت - 01:00:40

وووجدت مسانيد الحجة المعتمدة هي في المسند لا المرسل وهذا الاستثناء لا يصح حتى في مذهب الشافعي ثم ذكر ان العبرة تدخل
على الاسانيد والمراد بها كلمة عن الواردة في الاسناد - 01:01:06

وذكر دخولها على الاسانيد تنبئها الى تجاذبها بين المسند والموصل عند الاصوليين والاتصال والانقطاع عند المحدثين فهي تحتمل
اللقي وعدمه ثم ذكر ثلاث مسائل من التحمل ونقل الرواية الاولى اذا قرأ الشيخ فيجوز للراوي ان يقول حدثني او اخبرني -
01:01:28

مع الافراد فان كان معه غيره قال حدثنا واحبنا والثانية ان قرأ هو على الشيخ فيقول اخبرني ولا يقول حدثني مع الانفراد فان كان
مع غيره قال اخبرنا الثالثة ان اجازه الشيخ من غير رواية - 01:02:05

فيقول اجازني او اخبرني اجازة وهذا اخر شرح هذه الجملة من الكتاب على نحو مختصر يوقف على مقاصده الكلية ويبين معانيه
الاجمالية اللهم انا نسألك علما في المهمات ومهمما في المعلومات وبالله التوفيق ونستكمل تتمة الكتاب بعد الصلاة باذن الله -
01:02:40